

فرنسا

مزدوجو الجنسية مواطنون درجة ثانية

مشروع القانون الذي أعلنت خطوطه العريضة في 12 من الشهر الجاري. ورات منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن «المخاوف من هجمات إرهابية والتأثير المحتمل لتدفق المهاجرين أديا إلى تراجع ملحوظ لحقوق الإنسان في أوروبا ومناطق أخرى» في العام الماضي، وفقاً لدراسة نشرتها المنظمة أمس، وأعلن أبرز نتائجها وخلصتها مدير المنظمة، كينيث روث. وبحسب المنظمة، فإن إجراءات كان أبرزها موافقة النواب الفرنسيين على تمديد حالة الطوارئ وتعزيز صلاحيات القوى الأمنية في تنفيذ المداهمات وفرض الإقامة الجبرية عند مجرد الشبهة، ودون إشراف القضاء، «تثير قلقاً» على حرية التنقل والتجمع والتعبير. وأبدت المنظمة أيضاً قلقها على الوسائل التي تلجأ إليها الشرطة الفرنسية حين تشتبه في الأفراد بناءً على «مظهر الشبان المسلمين» خاصة، محدثة عن «إسلاموفوبيا صارخة» والمصاق طابع شريك باللاجئين في الولايات المتحدة أيضاً.



توبيرا: اليسار تبني «مقولات اليمين» في مجال الأمن (أ ف ب)

بترد مرتكبي الجرائم الأجنبي، حتى وإن أدينوا بعقوبة السجن مع وقف التنفيذ، وذلك بعد الاعتداءات التي ارتكبتها مهاجرون ليلة رأس السنة الماضية في كولونيا، حيث رُفعت أكثر

من ألف شكوى، منها المئات لاعتداءات جنسية، وحيث أكدت السلطات الألمانية أن معظم هذه الجرح والجرائم ارتكبتها مواطنون من دول عربية، بينهم طالبو لجوء. ويمكن شخصاً حائزاً حق اللجوء أن يحرمه، بحسب

الدولة» من خلال سياسة «متساهلة» في معاقبة الجريمة. ورأى النائب في حزب الجمهوريين، هيرفيه ماريون، إن استقالة الوزيرة «أمر منطقي، إذ هي لم تعد على توافق مع الحكومة». وكانت توبيرا، منذ أشهر، على خلاف مع سياسة الرئيس، وأعربت مراراً عن معارضتها قانون التعليم، وتبني اليسار «مقولات اليمين» في مجال الأمن. وحيثاً أمس عدد من نواب اليسار توبيرا، وأنشأ على شجاعتها، وأعرب بعضهم عن أسفه لتراجع مواقع اليسار في الحكم منذ تسليم الحزب الاشتراكي مقاليد السلطة عام 2012، وذلك خصوصاً بعد هجمات «الجهاديين» في باريس في تشرين الثاني الماضي، والتي خلقت جواً عاماً غذى اليمين المعادي للفرنسيين من ذوي الأصول العربية والأفريقية، فضلاً عن المهاجرين الجدد. وفي السياق نفسه، أقرت الحكومة الألمانية أمس مشروع قانون يسمح

أعلنت الرئاسة الفرنسية أمس قبولها استقالة وزيرة العدل، كريستيان توبيرا، التي جاءت تعبيراً عن معارضتها لمشروع تعديل دستوري يسمح للسلطة بإسقاط الجنسية عن المولودين فرنسيين والحاملين لجنسيتين، والذين يثبت تورطهم في أعمال «إرهابية». وتأتي استقالة توبيرا بعد أشهر من التردد، وفي اليوم الذي يعرض فيه رئيس الوزراء، مانويل فالس، على النواب النص النهائي لمشروع التعديل الدستوري الذي يشمل أيضاً البنود المتعلقة بحالة الطوارئ، وكتبت توبيرا في تغريدة على تويتر: «المقاومة تعني أحياناً البقاء، وأحياناً تعني الرحيل، انسجاماً مع نفسي، ومن أجل أن تكون الكلمة الفصل للأخلاقيات والقانون». وسرعان ما عين جان جاك أورفواس خلفاً لتوبيرا، وهو القريب من فالس، والمتخصص في شؤون الأمن، والذي تولى رئاسة لجنة إعداد القوانين في البرلمان الفرنسي. وقال الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، إن الحكومة تحتاج إلى «حس أخلاقي جماعي وانسجام قوي»، خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم أمس. وكان هولاند قد طرح التعديل الدستوري هذا أمام البرلمان، في 16 تشرين الثاني الماضي، بعد أن طالبت به المعارضة، لكن الطرح أدى إلى انقسام في أوساط الحزب الاشتراكي الحاكم، حيث اتهم البعض الرئاسة بالتمييز في معاملة المواطنين، وهي مسألة حساسة في فرنسا، حيث يوجد نحو 3,6 ملايين شخص من مزدوجي الجنسية. ورحب اليمين واليمين المتطرف باستقالة توبيرا، ذات الأصول الأفريقية. وقالت رئيسة الجبهة الوطنية، مارين لوبن، المعادية للهجرة، إن الاستقالة «نبا سار لفرنسا»، متهمة الوزيرة بالنسب بـ«انهيار الوضع الأمني» في البلاد و«إضعاف سلطة

الرئيسية التي تعاني منها المنطقة هي داعش وظاهرة العنف والإرهاب والحرب الإقليمية بين السعودية واليمن»، مشدداً على ضرورة وقفها، معلناً بذلك رغبة إيران في تسوية هذه الأزمات والاهتمام بالقضايا الرئيسية في المنطقة. ويرافق روحاني، في جولته الأوروبية، وقد من منات رجال الاقتصاد بالإضافة إلى وزراء الخارجية والنفط والنقل والصناعة والصحة. ويتطلع الوفد إلى إبرام صفقات مع تهافت قطاع الصناعة والهندسة الأوروبي على السوق الإيرانية مع انفتاحها بعد رفع العقوبات عنها، مع بدء تنفيذ الاتفاق النووي المبرم في تموز الماضي. ومن المتوقع أن تشهد زيارة روحاني لباريس توقيع عقود تجارية مهمة، على غرار ما حصل في روما، حيث وقع 15 اتفاقاً بقيمة تراوح بين 15 و17 مليار دولار. وحتى قبل وصول روحاني إلى فرنسا، أعلن وزير النقل الإيراني عباس اخوندي، الأحد، أنه سيوقع اتفاق لشراء 114 طائرة «إيرباص» خلال زيارة الرئيس الإيراني لفرنسا. كذلك سيوقع روحاني اتفاقاً يسمح بعودة شركة «بيجو» الفرنسية لصناعة السيارات، إلى إيران بالشراكة مع شركة «خونرو» الإيرانية لصناعة السيارات، بحسب مصدر في الحكومة الفرنسية. وبموجب الاتفاق ستنتج «بيجو» 200 ألف سيارة سنوياً، ابتداءً من عام 2017، فقد كانت إيران ثاني أكبر سوق لـ«بيجو» بعد فرنسا، عندما انسحبت «بيجو» من إيران في عام 2012، تحت ضغط العقوبات الغربية بسبب برنامج إيران النووي. وتردد، كذلك، أن شركة النفط الفرنسية العملاقة «توتال» ترغب في شراء النفط الخام الإيراني. كذلك سيجري روحاني محادثات مع نظيره الفرنسي فرنسوا هولاند، وسيعقدان مؤتمراً صحافياً مشتركاً يتوقع أن يتطرق إلى الخلاف المير بين إيران والسعودية. (الأخبار، أ ف ب)

توبيرا: اليسار تبني «مقولات اليمين» في مجال الأمن

من ألف شكوى، منها المئات لاعتداءات جنسية، وحيث أكدت السلطات الألمانية أن معظم هذه الجرح والجرائم ارتكبتها مواطنون من دول عربية، بينهم طالبو لجوء. ويمكن شخصاً حائزاً حق اللجوء أن يحرمه، بحسب

تقرير

كيري يحث الصين على حصار كوريا الشمالية

الجزيرة الكورية، وأن «الهدف هو إعادة الملف النووي لشبه الجزيرة الكورية الى المسار الصحيح في المفاوضات»، لافتاً إلى أن «العقوبات ليست هدفاً بحد ذاته». وغالبا ما تدعو الصين إلى التهدئة في المنطقة، وإلى استئناف المحادثات السادسة التي تضم الكوريتين والصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان. وفي هذا السياق، قال الرئيس الصيني، شي جنينغ، وتمسكها بـ«عقلية الحرب الباردة»، مشيرة إلى أن الأعمال الاستفزازية لواشنطن، كتخليق قاذفة «بي52» قرب الحدود بين الكوريتين، «أثار قلق كوريا الشمالية، ودفعها إلى انتهاج سياسة حافة الهاوية في المجال النووي». وناقش كيري مع المسؤولين الصينيين تصاعد التوتر في منطقة جنوب بحر الصين، حيث تقود واشنطن حملة تحشد فيها حلفاءها في المنطقة ضد الإنشاءات (موانئ ومطارات خصوصاً) التي تقوم بها بكين على بعض جزر «سبراتلي»، بحيث تصبح قادرة على استيعاب قدرات عسكرية تهدد الهيمنة الأميركية على ممرات الملاحة الاستراتيجية، وفيما تؤكد الصين أحقيتها بالسيادة على كل المنطقة المذكورة تقريبا، تقول واشنطن إن مشاريع الصين تهدد حرية الملاحة، وهي أقدمت على تسيير سفن وطائرات حربية في المكان، في تحد صارخ للصين. وقال كيري أمس إن «على البلدين تجنب دوامة من انعدام الثقة والتصعيد، تساهم في زعزعة الاستقرار» في المنطقة، مضيفاً أن الجانبين اتفقا على درس الامكانات للتوصل إلى حل «عبر القنوات الدبلوماسية».

من بكين، قال أمس وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، إن كوريا الشمالية «تمثل تهديداً صريحاً للعالم»، وذلك بعدما أجرت بيونغ يانغ تجربتها النووية الرابعة مطلع الشهر الجاري. وتسعى واشنطن لاستصدار رد قاس من الأمم المتحدة على تجربة لما تقول بيونغ يانغ إنها قنبلة هيدروجينية، يشمل تشديد العقوبات على الدولة المحاصرة غربياً منذ عقود. وصرح كيري، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الصيني، وانغ يي، بأن الدولتين «متفقتان على أهمية صدور قرار من الأمم المتحدة»، وعلى «تسريع جهودهما» لتسوية خلافاتهما بهذا الشأن، ولا سيما حول «معايير» القرار. وقال كيري إن للصين «إمكانات لمساعدتنا على مواجهة هذا التهديد»، مشيراً إلى أن بكين هي الداعم الأساسي ليونغ يانغ، وأنها بالتالي قادرة على ممارسة ضغوط على «حركة السفن» و«تبادل الموارد». من جهته، قال وانغ إن الصين تدعم أيضاً تحركاً جديداً لمجلس الأمن في هذا الشأن، لكنه شدد على أن «من الضروري عدم إحداث توتر جديد للوضع»، وأنه يرفض «كافة الافتراضات التي لا أساس لها، أو تحوير لموقف الصين»، في إشارة إلى كلام كيري. وأوضح وانغ أن بلاده ملتزمة نزع الاسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وذلك بـ«عدايتها»

الذي التقى كيري أمس، إنه «على نحو عام، عندما تعمل الصين والولايات المتحدة معا، بإمكاننا إنجاز أمور جيدة». أما وكالة الأنباء الصينية الرسمية، شينخوا، فعلمت على زيارة كيري لبكين قائلة إن الولايات المتحدة مسؤولة عن الوضع المتوتر في شبه الجزيرة الكورية، وذلك بـ«عدايتها»